

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
الإسكوا في الإعلام
ESCWA in the News
(5 نيسان / أبريل 2019)

مؤتمر " أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا "

- الشحاحده يتراس اجتماع وزراء الزراعة والمياه العرب (آخر خبر)
- الشحاحده يتراس اجتماع وزراء الزراعة والمياه العرب في القاهرة (جفرا نيوز)
- العالم العربي الأكثر تضرراً من التغير المناخي.. ماذا تقول لـ "النهار" مديرة شعبة التنمية المستدامة في الإسكوا؟ (النهار)
- توافق عربي لمواجهة تداعيات ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية وتغير المناخ (بيئة أبوظبي)
- اجتماع وزاري عربي أول من نوعه لمواجهة تحديات شح المياه (النهار)
- وزراء الزراعة والمياه العرب اتفقوا على تنسيق مواجهة تداعيات ندرة المياه وتغير المناخ (النشرة)
- "العربية للتنمية الزراعية" تشارك في مؤتمر "أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" (الأهرام الزراعي)
- الجامعة العربية تشهد عقد الاجتماع المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة العرب (المحرر العربي)
- بدء أعمال الاجتماع المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة العرب بالجامعة العربية (الدستور)
- انخفاض حصة الفرد من المياه %50 في 2050.. "الفاو" تدعو إلى سرعة اعتماد النظم الغذائية والزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ (البوابة نيوز)

ورشة عمل عن المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في الإسكوا

- عون روكز في ورشة عن المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في الإسكوا: نعول على دور الأحزاب في رفع مستوى التمثيل البرلماني (الوكالة الوطنية للإعلام)
- كلودين عون روكز: نعول على دور الأحزاب في رفع مستوى التمثيل البرلماني (النشرة)
- عون روكز: نعمل لإدخال الكوتا النسائية في التمثيل النيابي (ليبانون ديبايت)

حلقة نقاشية حول " النساء ومنع التطرف في المنطقة "

- النساء والتطرف – عبد الحسين شعبان (الزمان)

الشحاحده يتراس اجتماع وزراء الزراعة والمياة العرب

[آخر خبر](#)

4 نيسان /أبريل 2019

الشحاحده يتراس اجتماع وزراء الزراعة والمياة العرب

عمون-ترأس المهندس ابراهيم الشحاحده وزير الزراعة ووزير البيئية اجتماع وزراء الزراعة والمياة العرب المنعقد في القاهره وضمن اعمال مؤتمر أيام الارض والمياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . ويستعرض المؤتمر في دورته الثانية، العديد من الموضوعات في مقدمتها ندرة المياه في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتسليط الضوء على التقدم المحرز لمواجهة تأثيرها على الأمن الغذائي الإقليمي، ودعم القرارات وأنظمة المراقبة القائمة على المحاسبة المائية، والأدوات اللازمة لتحسين إنتاجية المياه وكفاءة استخدامها، ورسم خارطة الطريق للمستقبل بما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

حيث اكد الشحاحده في بداية كلمته على الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس والدور الاردني الهاشمي الذي يدعم حقوق الشعب الفلسطيني في بناء دولتهم وعاصمتها القدس.

وقد اشتمل الاجتماع على حضور دولي كبير حيث حضر الامين العام للجامعة العربية .المدير العام منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الفاو . ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية الاسكوا . والمدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وعدد كبير من المنظمات الدولية والسفراء الى جانب الوزراء العرب.

الشحاحده يتراس اجتمع وزراء الزراعة والمياه العرب في القاهرة

جفرا نيوز

4 نيسان /أبريل 2019

الشحاحده يتراس اجتمع وزراء الزراعة والمياه العرب في القاهرة

جفرا نيوز -ترأس م. ابراهيم الشحاحده وزير الزراعة ووزير البيئة اجتمع وزراء الزراعة والمياه العرب المنعقد في القاهره وضمن اعمال مؤتمر أيام الارض والمياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويستعرض المؤتمر في دورته الثانية، العديد من الموضوعات في مقدمتها ندرة المياه في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتسليط الضوء على التقدم المحرز لمواجهة تأثيرها على الأمن الغذائي الإقليمي، ودعم القرارات وأنظمة المراقبة القائمة على المحاسبة المائية، والأدوات اللازمة لتحسين إنتاجية المياه وكفاءة استخدامها، ورسم خارطة الطريق للمستقبل بما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

حيث اكد الشحاحده في بداية كلمته على الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس والدور الاردني الهاشمي الذي يدعم حقوق الشعب الفلسطيني في بناء دولتهم وعاصمتها القدس.

وقد اشتمل الاجتماع على حضور دولي كبير حيث حضر الامين العام للجامعة العربية .المدير العام منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الفاو . ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية الاسكوا . والمدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وعدد كبير من المنظمات الدولية والسفراء الى جانب الوزراء العرب.

العالم العربي الأكثر تضرراً من التغير المناخي..ماذا تقول مديرة شعبة التنمية المستدامة في الإسكوا؟

[النهار](#)

4 نيسان /أبريل 2019



لا منطقة على الارض قد تتضرر من التغير المناخي أكثر من العالم العربي، والأخطر أن لا منطقة أخرى ظهر فيها بهذا الوضوح أثر التهديدات المحتملة للتغيرات المناخية المتسارعة على الامن والاستقرار.

هذا بعض مما يمكن استنتاجه من مؤتمر "أيام الاراضي والمياه" الذي انعقد في القاهرة بين 31 آذار والثالث من نيسان حيث انكب نحو 300 خبير من منظمات دولية وبعثات حكومية وأهلية على استعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التحديات الجديدة وفرص التنمية المستدامة.

ومع أن طرق التعاون العربي لم تكن يوماً سالكة، ولن يكون التعاون البيئي والمناخي استثناء، فان التغيرات المناخية التي لا تعترف بالحدود الوطنية تفرض نفسها ضرورة ملحة على التعاون الاقليمي. فصحيح ان الردود الوطنية ضرورية لكنها ليست كافية من أجل محاولة تخفيف هذه التهديدات ووضع طريق مستدام للتنمية.

وفي هذا السياق، عقد في ختام "أيام الاراضي والمياه" اجتماع هو الأول من نوعه لوزراء الزراعة والموارد المائية العرب، لتنسيق الأدوار وتكامل السياسات واتساقها من أجل تحقيق الأمن المائي والغذائي خصوصاً في ضوء تأثيرات تغير المناخ.

وشاركت في الاجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" ومنظمات دولية وإقليمية أخرى. وعلى هامش اللقاء، حرصت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في "الإسكوا" رلى مجدلاني على التأكيد أن التغيير المناخي صار واقعاً معاشاً ولم يعد مشكلة مرتقب حصولها بعد 50 سنة، مؤكدة أن تأثيراته واضحة على الاقتصاد والأمن الغذائي والمائي والاستقرار الاقليمي، لذا بات التعامل معها ملحاً أكثر من أي وقت.

ومن علامات التغيير المناخي حالات الطقس القسوى وارتفاع مستوى سطح البحر، واحترار المحيطات وتحمضها، وانصهار الجليد البحري والأنهار الجليدية وغيرها.

ومن الآثار الأكثر التصاقاً بالحياة اليومية، تقول مجدلاني إن الدراسات تبين خصوصاً أنّ ازدياد ندرة المياه من الآثار المهمة للتغيير المناخي، ما يؤثر على المحاصيل والثروات الحيوانية والسكنية والغابات، إضافة إلى ازدياد الهشاشة مع اقتراب نهاية القرن.

وإزاء هذه الأخطار، لفتت الى أهمية الجهوزية على المستويات كافة ورسم "خريطة طريق" للتكيف مع التغييرات المناخية ووضع خطط للحد من آثاره، وخصوصاً لجهة تفاقم مشكلة ندرة المياه والتصحر وتدهور الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، أبرزت مجدلاني أهمية "المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثير الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية" (RICCAR) والتي تهدف إلى تقييم أثر تغيير المناخ على موارد المياه العذبة والقطاعات الانتاجية في المنطقة العربية.

وتعتمد هذه المبادرة التي هي ثمرة جهود عمرها عشر سنوات، من التعاون المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والهيئات المتخصصة التابعة لهما، على منهجية متكاملة تسعى إلى تقويم أثر تغيير المناخ، وهي تستخدم النماذج المناخية الإقليمية والنماذج الهيدرولوجية.

وأبرزت مجدلاني أهمية مبادرة "ريكار" في استخلاص العوامل المتغيرة واتجاهاتها، وتأثيرها على قطاعات مهمة، وخصوصاً أنها ستساعد في تحديد التوقعات لسنوات مقبلة، وبالتالي وضع التحضيرات على هذا الأساس. باختصار تساعد هذه المبادرة في بناء قدرات المعنيين في الدول العربية لمأسسة عملية مواجهة آثار تغيير المناخ في مختلف القطاعات.

وفي شكل عملي، تقول إن "معلومات موثوقة تقدمها هذه المبادرة كفيلا الحفاظ على استثمارات الدول من العوامل المناخية... فمثلاً يمكن التخطيط المدني الاستفادة من المعلومات لمنع البناء في منطقة معرضة لارتفاع مياه البحر مستقبلاً".

وتلف مجدلاني إلى أهمية "الإسكوا" في تقديم معلومات حيادية، كونها لا تتحاز لدولة ضد أخرى، وهي قدمت مشاريع تدريب على كيفية الاستفادة من ريكار.

الى ذلك، تظطلع المنظمة بدور في مراقبة الالتزامات التي تقدمها الدول ورصد التقدم المنجز. وعن تقويمها لرد الدول العربية على التغيير المناخي، تقول مجدلاني إنه يختلف بين دولة وأخرى، لافتة إلى أن بعضها لا يملك الموارد المالية الكافية للتكيف مع المتغيرات، والدول المانحة لا تلتزم الجزء المتعلق بها من الاتفاقات المتعلقة بمواجهة تحديات التغييرات المناخية.

أمام الحلول المقترحة لتحقيق توازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي وتقليص فجوة المياه وتحسين الأمن الغذائي فيمكن في تعزيز الأطر المؤسسية واعتماد التكنولوجيات الملائمة والخضراء ورصد فرص الاستثمار وتهيئة البنى المؤسسية والتشريعية المواتية لجلبها وتوطينها. إلا أنها نبهت خصوصاً الى وجوب عدم تقديم الحكومات التزامات في سياسات لا تعتبرها أولويات.

وفي ما تعتبره نقطة ايجابية، تقول إن 2019 هي سنة التغيير المناخي عن حق. ففي موازاة الآثار الواضحة لهذه التغييرات، ثمة وعي متزايد يتمثل في حجم اللقاءات الدولية المقررة هذه السنة والمفتترض أن تسلط الضوء على هذه التحولات وتزيد الوعي لضرورة التكيف معها من خلال وسائل تقليدية ومبتكرة والتخفيف من آثارها.

توافق عربي لمواجهة تداعيات ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية وتغير المناخ

بيئة أبوظبي

4 نيسان / أبريل 2019



بين وزراء الزراعة والمياه العرب

شبكة بيئة ابوظبي: الإسكوا، بيروت، القاهرة، 4 نيسان/أبريل 2019

صدر اليوم عن الاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب الذي عقد في مقرّ جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية، إعلان القاهرة” الذي أكد على الجانب الملح لمواجهة تحدي ندرة المياه من أجل تحقيق التنمية المستدامة ودعا الحكومات العربية والشركاء إلى تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعزيز تكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه. ودعا المجتمعون كذلك إلى زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية والاستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات. وشددوا على زيادة التنسيق بين الشركاء وضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة.

والاجتماع الوزاري المشترك هو الأول من نوعه نظّمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (الفاو) في ختام المؤتمر الاقليمي الثاني لأيام الأراضي والمياه الذي عقد من 31 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل.

وفي كلمته الافتتاحية، عدّد المدير العام للفاو جوزيه غرازيانو دا سيلفا آثار ندرة المياه على المجتمعات العربية وشدد على الحاجة الملحة لوضع أطر شراكات ملائمة وممارسات مبتكرة تواجه تأثيرات تغير المناخ على المياه والزراعة. وأشارت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا رلى مجدلاني إلى التحديات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية وقالت إنّ “المنطقة تشهد تفاقماً في ندرة المياه نتيجة لتغير المناخ؛ والظواهر المناخية المتطرفة؛ وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة؛ وتسارع وتيرة النمو السكاني؛ وعدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك من جرّاء أنماط العيش المتغيرة؛ وتدهور البيئة؛ وتقشّي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.”

وبحسب تقرير للإسكوا والفاو حمل عنوان “آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي” الذي صدر عام 2017، يستهلك القطاع الزراعي نحو 80 بالمئة من مجمل موارد المنطقة المائية العذبة ويسهم فقط بنسبة 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة، لهذا القطاع أهمية متفق عليها في تحقيق الأمن الغذائي واستقرار المجتمعات المحلية، حيث أنّ 40 بالمئة من السكان تقريباً يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. وأضافت مجدلاني أنّ “تحقيق توازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي وتقليص فجوة المياه وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي هي أهداف تحول دونها صعوبات كثيرة ولكن يمكن تذليلها عن طريق تعزيز الأطر المؤسسية واستخدام أحدث المفاهيم والأدوات في الإدارة واعتماد التكنولوجيات الملائمة والخضراء ورصد فرص جديدة ومبتكرة للاستثمار وتهيئة البنى المؤسسية والتشريعية المواتية لجلبها وتوطينها”.

من جهته، شدّد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية كمال حسن علي على الحاجة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاعي المياه والزراعة حيث أنّ ندرة المياه تصبح عبئاً متزايداً على الدول العربية وأكد على ضرورة تبني إطار شمولي وتقاسم المسؤوليات في إيجاد الحلول.

وتخلل الاجتماع الوزاري كذلك كلمات افتتاحية لوزير الزراعة والبيئة في الأردن إبراهيم صبحي الشاحدة ووزير النفط والكهرباء والمياه في الكويت خالد علي فاضل ومدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور إبراهيم آدم الدخيري الذي وقع مذكرة تفاهم مع نظيره من الفاو على تعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي وخصوصاً في المناطق المتأثرة بالنزاعات ومجالات عديدة أخرى.

والاجتماع الوزاري تتويج لمؤتمر أيام الأراضي والمياه الذي نظّمته الفاو والإسكوا وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في القاهرة بمشاركة أكثر من 300 مسؤول وخبير مختص لمناقشة الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية للتخفيف من آثار تغير المناخ وضمان حصول الجميع على المياه والطاقة والغذاء ضمن مقاربة مبنية على حقوق الإنسان تراعي العوامل الاجتماعية الاقتصادية وخصوصية كلّ بلد، ومناقشة الترابط بين الأمن المائي والأمن الغذائي والطاقة.

اجتماع وزاري عربي أول من نوعه لمواجهة تحديات شح المياه

[النهار](#)

4 نيسان /أبريل 2019

أبرز الاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية الجانب الملحّ لمواجهة ندرة المياه من أجل تحقيق التنمية المستدامة ودعا الحكومات العربية والشركاء إلى تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعزيز تكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه.

ودعا المجتمعون كذلك في "إعلان القاهرة" إلى زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية والاستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات، وشددوا على زيادة التنسيق بين الشركاء وضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة.

والاجتماع الوزاري المشترك هو الأول من نوعه نظّمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" ومنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة "الفاو" في ختام المؤتمر الاقليمي الثاني ل"يام الأراضي والمياه" الذي عقد من 31 آذار إلى 3 نيسان.

وفي كلمته الافتتاحية، عدّد المدير العام للفاو جوزيه غرازيانو داسيلفا آثار ندرة المياه على المجتمعات العربية وشدد على الحاجة الملحة لوضع أطر شراكات ملائمة وممارسات مبتكرة تواجه تأثيرات تغير المناخ على المياه والزراعة.

وأشارت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا رلى مجدلاني إلى التحديات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية وقالت إنّ "المنطقة تشهد تفاقماً في ندرة المياه نتيجة لتغير المناخ؛ والظواهر المناخية المتطرفة؛ وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة؛ وتسارع وتيرة النمو السكاني؛ وعدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك من جرّاء أنماط العيش المتغيرة؛ وتدهور البيئة؛ وتفشي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية."

وزراء الزراعة والمياه العرب اتفقوا على تنسيق مواجهة تداعيات ندرة المياه وتغير المناخ

النشرة

4 نيسان / أبريل 2019

صدر عن الاجتماع المشترك الأول لوزراء **الزراعة** ووزراء **المياه** العرب، الذي عُقد في مقرّ **جامعة الدول العربية** في العاصمة المصرية **القاهرة**، "إعلان القاهرة" الذي أكد على الجانب الملح لمواجهة تحدي ندرة المياه من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ودعا الحكومات العربية والشركاء إلى تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعزيز تكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه.

ودعا المجتمعون كذلك إلى "زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية والاستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات"، مشددين على "زيادة التنسيق بين الشركاء وضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة".

وكان المدير العام لمنظمة "فاو" جوزيه غرازيانودا سيلفا، قد عدّد في كلمته الافتتاحية، آثار ندرة المياه على المجتمعات العربية، وركّز على "الحاجة الملحة إلى وضع أطر شراكات ملائمة وممارسات مبتكرة تواجه تأثيرات تغيّر المناخ على المياه والزراعة".

أمّا مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في "الإسكوا" رلى مجدلاني، فلفتت إلى "التحديات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية"، مبيّنة أنّ "المنطقة تشهد تفاقماً في ندرة المياه نتيجة لتغيّر المناخ، الظواهر المناخية المتطرفة، تقلص الأراضي الصالحة للزراعة، تسارع وتيرة النمو السكاني، عدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك من جزاء أنماط العيش المتغيرة، تدهور **البيئة** وتفتش الاضطرابات الاجتماعية والسياسية". ونوّهت إلى أنّ "بحسب تقرير لـ"الإسكوا" و"الفاو" حمل عنوان "أفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي" الذي صدر عام 2017، يستهلك **القطاع الزراعي** نحو 80 بالمئة من مجمل موارد المنطقة المائية العذبة ويسهم فقط بنسبة 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة، لهذا القطاع أهمية متفق عليها في تحقيق الأمن الغذائي واستقرار المجتمعات المحلية، حيث أنّ 40 بالمئة من السكان تقريباً يعتمدون على الزراعة في معيشتهم". وأوضحت مجدلاني أنّ "تحقيق توازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي وتقليص فجوة المياه وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي، هي أهداف تحول دونها صعوبات كثيرة، ولكن يمكن تذليلها عن طريق تعزيز الأطر المؤسسية واستخدام أحدث المفاهيم والأدوات في الإدارة واعتماد التكنولوجيات الملائمة والخضراء ورصد فرص جديدة ومبتكرة للاستثمار وتهيئة البنى المؤسسية والتشريعية المواتية لجلبها وتوطينها".

من جهته، شدّد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية كمال حسن علي، على "الحاجة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاعي المياه والزراعة، حيث أنّ ندرة المياه تصبح عبئاً متزايداً على الدول العربية"، مؤكّداً "ضرورة تبني إطار شمولي وتقاسم المسؤوليات في إيجاد الحلول".

وتخلّل الاجتماع الوزاري كذلك كلمات افتتاحية لوزير الزراعة والبيئة في **الأردن** إبراهيم صبحي الشاحدة، وزير **النفط** و **الكهرباء** والمياه في **الكويت** خالد علي فاضل، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور إبراهيم آدم البخيري، الذي وقّع مذكرة تفاهم مع نظيره من الفاو على تعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي وخصوصاً في المناطق المتأثرة بالانزاعات ومجالات عديدة أخرى.

مع الإشارة إلى أنّ الاجتماع الوزاري المشترك هو الأول من نوعه، نظّمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة **الأمم المتحدة** الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (الفاو)، في ختام المؤتمر الاقليمي الثاني لأيام الأراضي والمياه الذي عُقد من 31 آذار إلى 3 نيسان الحالي.

"العربية للتنمية الزراعية" تشارك في مؤتمر "أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"

الأهرام الزراعي

4 نيسان / أبريل 2019



تشارك المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوفد من الخبراء في مؤتمر «أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا» الذي تنظمه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" من 31 مارس حتى 4 أبريل، لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية.

وفي سياق مؤتمر أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ستنظم جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الاجتماع المشترك الأول للوزراء العرب للمياه والزراعة بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 4 أبريل 2019 بمشاركة شركاء التنمية. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز إدراك الحكومات في المنطقة لتحدي ندرة المياه، حيث طورت بلدان المنطقة بشكل عام من مواردها المائية أكثر من أي منطقة أخرى ودعمت إنتاج الحبوب المحلية من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك الإعانات الحكومية. وأعلنت "فاو" أن استخدام المياه في الزراعة استحوذ على أكثر من 80 بالمائة من موارد المياه العذبة المتاحة مما أدى إلى استنزاف موارد المياه الجوفية وتدهور نوعيتها. وبالنظر للمستقبل، ستواجه الزراعة منافسة قوية من قطاع الخدمات البلدية والقطاع الصناعي لاستخدام موارد المياه العذبة المتقلصة أصلاً، الأمر الذي يندرج بعواقب وخيمة على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

الجامعة العربية تشهد عقد الاجتماع المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة العرب

المحرر العربي

4 نيسان /أبريل 2019

بمناسبة مؤتمر أيام الأراضي والمياه الذي نظّمته الفاو في القاهرة خلال الفترة 31 مارس/أذار - 4 أبريل/نيسان 2019، تنظم جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الاجتماع المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة يوم الخميس 4 أبريل/نيسان 2019، الساعة التاسعة صباحاً، وذلك برئاسة كل من السيد ابراهيم صبحي الشاحدة وزير الزراعة ووزير البيئة في المملكة الاردنية الهاشمية - الرئيس الحالي للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والسيد خالد علي محمد الفاضل وزير النفط ووزير الكهرباء والمياه بدولة الكويت- الرئيس الحالي للمجلس الوزاري العربي للمياه، وبمشاركة لفيف من المسؤولين عن ملفات المياه والزراعة بالوزارات والمنظمات العربية والإقليمية.

يهدف الاجتماع إلى مناقشة وتعزيز جيل جديد من السياسات والاستثمارات التكاملية وإنشاء آلية للتنسيق المؤسسي الفعال بين قطاعي المياه والزراعة، حيث سينتج عن الاجتماع إعلان وزاري يركز على جيل جديد من السياسات والاستثمارات من أجل الإدارة المستدامة لموارد المياه والأمن الغذائي واعتماد آلية للتنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة، حيث يناقش التحديات الحالية التي تواجه الاستثمار في مجال المياه الزراعية في المنطقة العربية، والدروس المستفادة وفرص الاستثمار المتاحة في المياه الزراعية في المنطقة العربية، والآفاق المستقبلية: نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في مجال المياه.

يسبق الاجتماع الوزاري المشترك اجتماع تحضيري على المستوى الفني لمسؤولين رفيعي المستوى من وزارات المياه والزراعة لوضع جدول الأعمال وإعداد مشروع إعلان وزاري لمناقشته ورفعته إلى الاجتماع الوزاري المشترك للنظر في اعتماده.

بدء أعمال الاجتماع المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة العرب بالجامعة العربية

الدستور

4 نيسان / أبريل 2019

انطلق صباح اليوم بمقر أمانة جامعة الدول العربية الاجتماع المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة "الفاو"، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برئاسة كل من ابراهيم صبحي الشحادة وزير الزراعة، ووزير البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية الرئيس الحالي للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وخالد علي محمد الفاضل وزير النفط ووزير الكهرباء والمياه بدولة الكويت- الرئيس الحالي للمجلس الوزاري العربي للمياه، وبمشاركة لفيف من المسؤولين عن ملفات المياه والزراعة بالوزارات والمنظمات العربية والإقليمية.

ويهدف الاجتماع لمناقشة وتعزيز جيل جديد من السياسات والاستثمارات التكاملية وإنشاء آلية للتنسيق المؤسسي الفعال بين قطاعي المياه والزراعة، حيث سينتج عن الاجتماع إعلان وزاري يركز على جيل جديد من السياسات والاستثمارات من أجل الإدارة المستدامة لموارد المياه والأمن الغذائي واعتماد آلية للتنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة، حيث يناقش التحديات الحالية التي تواجه الاستثمار في مجال المياه الزراعية في المنطقة العربية، والدروس المستفادة وفرص الاستثمار المتاحة في المياه الزراعية في المنطقة العربية، والآفاق المستقبلية: نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في مجال المياه.

جدير بالذكر أنه قد سبق الاجتماع الوزاري المشترك اجتماع تحضيري على المستوى الفني لمسؤولين رفيعي المستوى من وزارات المياه والزراعة لوضع جدول الأعمال وإعداد مشروع إعلان وزاري لمناقشته ورفعته إلى الاجتماع الوزاري المشترك للنظر في اعتماده.

انخفاض حصة الفرد من المياه %50 في 2050.. "الفاو" تدعو إلى سرعة اعتماد النظم الغذائية والزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ

[البوابة نيوز](#)

2 نيسان /أبريل 2019

ناقش خبراء الزراعة والمياه العديد من القضايا خاصة في مجال معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة العربية، وتبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية، خلال أعمال مؤتمر أيام الأراضى والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تحت شعار "نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية في المنطقة العربية"، والذي تنظمه منظمة الأغذية والزراعة "الفاو".

وسيختتم المؤتمر أعماله، اليوم الأربعاء، بتنظيم جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الاجتماع المشترك الأول للوزراء العرب للمياه والزراعة بمقر جامعة الدول العربية.

ودعا الخبراء إلى تفعيل حماية الموارد المائية من التلوث والتدهور، والاستخدام الأمثل للمياه في المجال الزراعي، وأشاروا إلى أن إعادة استخدام المياه العادمة في أغراض الري واستصلاح واستزراع الأراضى عملية حتمية تفرضها الحاجة لتعظيم الإنتاج الزراعي وحتى يمكن مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، خاصة في ظل ما تعانيه مصر من نقص في كميات المياه وبسبب محدودية الكميات المتاحة من المياه العذبة والنقص في المصادر الأخرى.

وأشاد خبراء منظمة الأغذية والزراعة بما تقوم به وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بخصوص تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال البحث العلمي لأحداث طفرة في الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاولات التصدير كمواصفات للسوق العالمية خالية من الكيماويات، ومما يجعلها آمنة على صحة الفرد من مشكلة التلوث.

وقالوا، إن من بين الإجراءات التي اتخذتها الوزارة، شملت تحسين خصوبة التربة الزراعية بهدف دراسة المشاكل على الطبيعة وتقديم الحلول والتوصيات والإرشاد للمزارعين من أفراد وهيئات ومؤسسات لتحسين الإنتاجية والمحصولية، والتوسع في إنشاء وحدات البيوجاز في القرية المصرية للاستفادة من المخلفات الزراعية في إنتاج السماد العضوى وإنتاج الطاقة، وتحقيق هذه التكنولوجيا إنتاج طاقة نظيفة متجددة وسماد عضوى طبيعي.

وكان الدكتور عز الدين أبوستيت، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، قد أشار إلى أن أهداف استراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى للتنمية المستدامة حتى عام 2030، تشمل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية لوحدة الأراضى والمياه، ورفع درجة الأمن الغذائى للمحاصيل الغذائية الاستراتيجية، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعى.

وقال: إن الوزارة تعمل على رفع مستويات المعيشة لسكان الريف والحد من معدلات الفقر في المناطق الريفية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية.

ومن جهته، قال عبدالسلام ولد أحمد، المدير العام المساعد للفاو وممثلها الإقليمي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إن يعتمد الأمن الغذائى والتنمية الزراعية وتحسين سبل المعيشة للمجتمعات الريفية على الوصول إلى نظم مياه وأراضى ذات نوعية جيدة والتي يفتقر إليها بشدة في العديد من المواقع في المنطقة.

وأشار إلى أن معالجة طبيعة استهلاك المياه تحتاج تحركاً من جميع دول المنطقة، خاصة أن الزراعة وغيرها من الأنشطة الزراعية تستهلك ما يزيد عن 85% من جميع موارد مياه المتوفرة ومن المتوقع أن يزداد الطلب على المنتجات الزراعية وسط تزايد أعداد سكان المدن وارتفاع حجم الصادرات.

وأوضح، أن 90% من أراضى المنطقة هي أراضٍ قاحلة أو شبه قاحلة، نظراً لشح مياه الأمطار والتي بات التنبؤ بها أكثر

صعوبة مع التغيرات الحاصلة في أنماط المناخ، كما أن 45% من مجموعة الأراضي الزراعية معرضة للملوحة واستنفاد مغذيات التربة وعوامل التعرية بفعل الرياح والمياه.

وأضاف ولد أحمد، تعد نظم الأراضي والمياه التي تتسم بالفعالية أمراً حاسماً لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة فالتوقعات المستقبلية في المنطقة ليست إيجابية كما ينبغي، ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفرد من توفر المياه العذبة بأكثر من 50% بحلول 2050، ولهذا السبب ينبغي على القادة في المنطقة التحرك الآن لمعالجة الضغوطات الهائلة المفروضة على الموارد لحماية سبل العيش لسكان المنطقة.

وأكد، أن الأثر الناجم عن شح المياه وتغير المناخ وتدهور الأراضي يهدد بإعاقة النمو الاقتصادي، فضلاً عن مفاقمة الفقر وزيادة المشاكل الناشئة عن العمالة والهجرة، ويقوض في نهاية المطاف سبل السلام والاستقرار في المنطقة، ولهذا يتعين علينا تعزيز نظم الإنتاج الزراعي التي تستهلك كميات أقل من المياه وتمتاز بمرونة أكثر في مواجهة الآثار المترتبة على تغير المناخ، وتعكس تدهور الأراضي أو تحول دون وقوعه وبعد هذا الأمر مهماً في الأعوام القليلة المقبلة إذا ما أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشدد ولد أحمد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لجمع هذه المعارف ونشرها بحيث يصبح بالإمكان توسيع نطاقها ليشمل العديد من المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة، مشيراً إلى أن امتلاك التكنولوجيا الجيدة لا يكفي فالانتقال من الحلول البحثية والفنية إلى التطبيق في حقول المزارعين يتطلب مبادرات تشجع على جمع المعارف العلمية بشأن إدارة الأراضي والمياه وتبادلها، وهذا هو الهدف المنشود من عقد مؤتمر أيام الأراضي والمياه.

وأضاف: أثمرت الجهود التي بذلتها الفاو في المنطقة بالفعل إلى تحقيق العديد من التطورات مثل لا مركزية حوكمة المياه الجوفية في اليمن والمغرب، وإدخال نظام الري بالطاقة الشمسية في مصر، والحصاد المائي في الأردن، واستخدام الأساليب المبتكرة لحساب صرف المياه، والاستعداد للجفاف في لبنان وتونس.

وأكد سرعة اعتماد النظم الغذائية والزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ، واعتماد المزيد من نظم الإنتاج المتنوعة التي تدمج المحاصيل والثروة الحيوانية، واعتماد أنواع تتحمل الجفاف وغيرها من الحلول المراعية للمناخ، مشيراً إلى أنه مع تفاقم ندرة المياه ينبغي على البلدان الاستمرار في تكيف سياساتها واستراتيجياتها وحوكمتها لمواجهة التحديات المائية والإسراع في التقدم والتحول الزراعي نحو التنمية المستدامة.

وأكد الدكتور محمود أبوزيد، رئيس المجلس العربي للمياه، يجب إدارة الموارد المائية بشكل صحيح فكل ما أنتجنا وقلنا النزاعات والصراعات في بعض الدول زاد الأمن الغذائي، وتوفرت احتياجات الإنسان، بالإضافة إلى ضمان وجود مياه فهي من العوامل المهمة.

وأشار إلى ضرورة تطوير رؤى فعالة لضمان وجود المياه للجميع فيجب ترجمة الرؤية للتنفيذ على أرض الواقع وهذه المهمة التي يضطلع بها المركز العربي للمياه لتشجيع التعاون بين الجهات المعنية بالمياه، وبهذا الشأن هناك بعض الحلول المبتكرة مثل تبني الإدارة المستدامة للمياه وزيادة إنتاجية المياه والتوسع في إدارة المياه ودعم الاقتصاد الأخضر ودعم تطوير المياه العابرة للمياه والشفافية وفعالية التكلفة والتأمين المائي والتنسيق والتعاون بين الدول.

وأوضح أبوزيد، أننا يجب أن نركز على الأمن المائي، ودعم استراتيجية تعاونية لدعم البلدان في توفير المياه وإنتاج محاصيل موفرة للمياه، مؤكداً أنه بات واضحاً أن المياه تقع في لب التنمية المستدامة فهي قضية متقاطعة، حيث يجب أن ترتبط بالتنمية البيئية لمواجهة التحديات المائية، ويجب زيادة الجهود المبذولة وتشجيع تبادل المعارف والخبرات في قضية توفير المياه.

وقال: يجب السعي لتحقيق التنمية المستدامة، فهي مرتبطة بالأمن الغذائي الذي يعد من الأمور المهمة؛ بهدف زيادة المحاصيل بأقل كمية من المياه لتجنب الأزمة في المياه، كما يجب إدارة الموارد المائية بشكل صحيح فكل ما أنتجنا وقلنا النزاعات والصراعات في بعض الدول، زاد الأمن الغذائي وتوفير احتياجات الإنسان، بالإضافة إلى ضمان وجود مياه فهي من العوامل المهمة.

وشدد أبوزيد على ضرورة تطوير رؤى فعالة لضمان وجود المياه للجميع فيجب ترجمة الرؤية للتنفيذ على أرض الواقع وهذه المهمة التي يضطلع بها المركز العربى للمياه لتشجيع التعاون بين الجهات المعنية بالمياه، وبهذا الشأن هناك بعض الحلول المبتكرة مثل تبني الإدارة المستدامة للمياه وزيادة إنتاجية المياه والتوسع فى إدارة المياه ودعم الاقتصاد الأخضر ودعم تطوير المياه العابرة للمياه والشفافية وفاعلية التكلفة والتأمين المائى والتنسيق والتعاون بين الدول.

وأضاف: "يجب أن نركز على الأمن المائى، ودعم استراتيجية تعاونية لدعم البلدان فى توفير المياه وإنتاج محاصيل موفرة للمياه، وبات واضحاً أن المياه تقع فى لب التنمية المستدامة فهى قضية متقاطعة، حيث يجب أن ترتبط بالتنمية البيئية لمواجهة التحديات المائية."

عون روكز في ورشة عن المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في الإسكوا: نعول على دور الأحزاب في رفع مستوى التمثيل البرلماني

الوكالة الوطنية للإعلام

4 نيسان /أبريل 2019



وطنية - شاركت رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ورئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية كلودين عون روكز، في ورشة عمل تشاركية حول "المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في لبنان" من تنظيم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في حضور مديرة مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتورة مهرباز العوضي، مديرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السفيرة كارولين زيادة، نائب رئيسة الهيئة عبير شبارو إبراهيم، أعضاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، المستشار الإقليمي في لجنة المرأة في الإسكوا أكرم خليفة، وممثلات وممثلين عن الأحزاب والتيارات السياسية اللبنانية.

وافتححت الدكتورة العوضي ورشة العمل بكلمة قالت فيها: "أثمن الشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة لأنها من شركائنا الأساسيين في لبنان، ولجهودها الملحوظة في الدفع بقضايا المرأة، فالتغييرات الأخيرة في التمثيل السياسي للمرأة أصبحت قصص نجاح للدول الأخرى ومصدر إلهام للجميع. وموضوع مشاركة المرأة السياسية يأتي على رأس أهداف مركز المرأة في الإسكوا لمحورتيه في الدفع بقضايا أخرى ذات صلة. فقد أثبتت الدراسات أن وجود المرأة في مناصب صنع القرار يساعد على خفض نسبة الفساد في الدولة، ويدفع بقضايا السلام ويؤدي إلى انخفاض في العنف ضد المرأة، مما يؤدي إلى مكاسب كبيرة للإقتصاد الوطني."

وختمت: "تأتي ورشة العمل التشاركية حول "المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة اللبنانية" استكمالاً لجهود الإسكوا في الدفاع عن مشاركة المرأة العربية في صنع القرار والوصول إلى دوائر الحكم وهو أمر مطلوب بإلحاح خاصة وأنه يتعلق بمسألة العدالة والمساواة. كما تتم هذه الجهود عن وعي بالأهمية الملحة لزيادة نسبة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس البلدية والنيابية اللبنانية، إذ لا يوجد أي سبب وجيه لاستبعاد نصف سكان البلاد من الدائرة السياسية حيث تتخذ القرارات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر."

عون روكز

ثم ألقت عون روكز كلمة قالت فيها: "إن المفارقة التي تلفت الانتباه بالنسبة إلى واقع مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار في لبنان، هو التفاوت القائم بين النجاحات التي تحققت للنساء في مجالات القضاء والمهن الحرة والأكاديمية، وبين عدم زيادة حضورهن في الهيئات التمثيلية الوطنية والمحلية بوتيرة مماثلة. فإعداد الإناث باتت تتقارب من أعداد الذكور في مزاوله وظيفة القضاء ومهنة المحاماة، وحيث شهد عدد المهندسات وعدد الطبيبات زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة."

وتابعت: "يلفت الإنتباه أيضاً، أنه على الرغم من التقدم المهني وأحياناً التفوق الذي تحرزته النساء اللبنانيات بفضل الجهود الشخصية التي يبذلنها، يتراجع التصنيف العالمي للبنان ووصل في العام 2018 إلى المرتبة 140 من أصل 149 من حيث المساواة في النوع الاجتماعي حسب مؤشر عدم المساواة الجندرية المعتمد من جانب منتدى الاقتصاد العالمي. والسبب الرئيسي لذلك، هو تدني نسبة التمثيل النسائي في المجلس النيابي، حيث لا يزيد عدد السيدات النواب عن الخمسة على 128، وضآلة نسبة تمثيل النساء في عضوية المجالس البلدية التي لا تزال في حدود 5.6 %، ولم تسجل في الانتخابات البلدية الأخيرة في العام 2016، إلا زيادة بنسبة 10.05% مقارنة مع نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في العام 2010."

أضافت عون روكز: "بغية التوصل إلى رفع مستوى تمثيل النساء في البرلمان، تعمل الهيئة الوطنية لحمل المشترك على إدخال العمل بمبدأ حفظ كوتا للإناث في التمثيل النيابي، أي تخصيص نسبة لا تقل عن 30% من المقاعد البرلمانية للنساء، وذلك مرحلياً ومبادرة إيجابية مؤقتة لتوفير الفرص للنساء لإثبات قدراتهن تجاه الناخبين على تحمل مسؤوليات التمثيل السياسي. من جهة أخرى، وبشكل مواز تعمل الهيئة على التواصل مع الأحزاب السياسية.

وقانون الانتخابات البرلمانية المعمول به حالياً، والذي يعتمد النظام النسبي، يتيح الفرص الأكبر للنجاح للمرشحين على اللوائح الحزبية. لذا فإن للأحزاب دوراً أساسياً في أي خطوات يتم اعتمادها بهدف رفع مستوى التمثيل النسائي في البرلمان، ولذا ترغب الهيئة الوطنية في الدخول في حوار مع الأحزاب في هذا الموضوع، للتباحث معها في العوائق التي تحول دون تقدم النساء في الكادر التنظيمي للأحزاب، وتؤدي في النتيجة إلى عدم ترشيح هذه الأحزاب لنساء على لوائحها الانتخابية بالأعداد الكافية."

وختمت: "من دواعي سرور أعضاء الهيئة، اليوم أن يلتقوا هنا في مركز المرأة للأسكوا، مع ممثلي وممثلات الأحزاب في لقاء أولي، أرادت اللجنة السياسية في الهيئة أن يكون ذات طابع تشاركي، وذلك بغية التوصل إلى رسم سياسة وطنية فعالة لكسب التأييد من أجل التوصل إلى زيادة التمثيل السياسي للنساء داخل الأحزاب نفسها أولاً، وفي الهيئات التمثيلية الوطنية والمحلية ثانياً.

نشكر للأحزاب اللبنانية ولممثلاتها تجاوبهم مع دعوة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ونأمل أن نتوصل معكم إلى نتائج فعالة تمكننا من تحسين نسب مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في لبنان."

وتخلل ورشة العمل اتصالاً مباشراً مع النائبة هاجر بن الشيخ أحمد من الجمهورية التونسية، والنائبة خديجة زياني من المملكة المغربية، وتضمنت خمس جلسات حملت العناوين التالية: مشاركة المرأة في إدارة الشؤون العامة، المعايير الدولية والتزامات الجمهورية اللبنانية وتجارب مقارنة من المنطقة العربية، قانون الانتخاب اللبناني، التحديات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة اللبنانية، كيفية التعامل مع التحديات وتقديم توصيات عملية، وممارسات فضلى .

=====إ.غ.

كلودين عون روكز: نعول على دور الأحزاب في رفع مستوى التمثيل البرلماني

النشرة

4 نيسان /أبريل 2019

شاركت رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ورئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية كلودين عون روكز، في ورشة عمل تشاركية حول "المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في لبنان" من تنظيم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في حضور مديرة مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتورة مهرانز العوضي، مديرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السفيرة كارولين زيادة، نائب رئيسة الهيئة عيبر شبارو إبراهيم، أعضاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، المستشار الإقليمي في لجنة المرأة في الإسكوا أكرم خليفة، وممثلات وممثلين عن الأحزاب والتيارات السياسية اللبنانية.

السيدة كلودين عون روكز ألفت كلمة شددت فيها على "ان المفارقة التي تلفت الانتباه بالنسبة إلى واقع مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار في لبنان، هو التفاوت القائم بين النجاحات التي تحققتها النساء في مجالات القضاء والمهن الحرة والأكاديميا، وبين عدم زيادة حضورهن في الهيئات التمثيلية الوطنية والمحلية بوتيرة مماثلة. فإعداد الإناث باتت تتقارب من أعداد الذكور في مزاولة وظيفة القضاء ومهنة المحاماة، وحيث شهد عدد المهندسات وعدد الطبيبات زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة." ولفتت الى " أنه على الرغم من التقدم المهني وأحيانا التفوق الذي تحرزته النساء اللبنانيات بفضل الجهود الشخصية التي يبذلنها، يترجع التصنيف العالمي للبنان ووصل في العام 2018 إلى المرتبة 140 من أصل 149 من حيث المساواة في النوع الاجتماعي حسب مؤشر عدم المساواة الجندرية المعتمد من جانب منتدى الاقتصاد العالمي. والسبب الرئيسي لذلك، هو تدني نسبة التمثيل النسائي في المجلس النيابي، حيث لا يزيد عدد السيدات النواب عن الخمسة على 128، وضالة نسبة تمثيل النساء في عضوية المجالس البلدية التي لا تزال في حدود 5.6 %، ولم تسجل في الانتخابات البلدية الأخيرة في العام 2016، إلا زيادة بنسبة 10.05% مقارنة مع نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في العام 2010."

ولفتت السيدة عون روكز، الى ان "قانون الانتخابات البرلمانية المعمول به حاليا، والذي يعتمد النظام النسبي، يتيح الفرص الأكبر للنجاح للمرشحين على اللوائح الحزبية. لذا فإن للأحزاب دورا أساسيا في أي خطوات يتم اعتمادها بهدف رفع مستوى التمثيل النسائي في البرلمان، ولذا ترغب الهيئة الوطنية في الدخول في حوار مع الأحزاب في هذا الموضوع، للتباحث معها في العوائق التي تحول دون تقدم النساء في الكادر التنظيمي للأحزاب، وتؤدي في النتيجة إلى عدم ترشيح هذه الأحزاب لنساء على لوائحها الانتخابية بالأعداد الكافية". وختمت بالاشارة الى ان "من دواعي سرور أعضاء الهيئة، اليوم أن يلتقوا هنا في مركز المرأة للإسكوا، مع ممثلي وممثلات الأحزاب في لقاء أولي، أرادت اللجنة السياسية في الهيئة أن يكون ذات طابع تشاركي، وذلك بغية التوصل إلى رسم سياسة وطنية فعالة لكسب التأييد من أجل التوصل إلى زيادة التمثيل السياسي للنساء داخل الأحزاب نفسها أولا، وفي الهيئات التمثيلية الوطنية والمحلية ثانيا.

نشكر لأحزاب اللبنانية ولممثلها تجاوبهم مع دعوة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ونأمل أن نتوصل معكم إلى نتائج فعالة تمكننا من تحسين نسب مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في لبنان."

وتخلل ورشة العمل اتصالا مباشرا مع النائبة هاجر بن الشيخ أحمد من الجمهورية التونسية، والنائبة خديجة زياني من المملكة المغربية، وتضمنت خمس جلسات حملت العناوين التالية: مشاركة المرأة في إدارة الشؤون العامة، المعايير الدولية والتزامات الجمهورية اللبنانية وتجارب مقارنة من المنطقة العربية، قانون الانتخاب اللبناني، التحديات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة اللبنانية، كيفية التعامل مع التحديات وتقديم توصيات عملية، وممارسات فضلى.

عون روكز: نعمل لإدخال الكوتا النسائية في التمثيل النيابي

[ليبانون ديبايت](#)

4 نيسان / أبريل 2019

أشارت رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ورئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية كلودين عون روكز كلمة قالت فيها: "إن المفارقة التي تلفت الانتباه بالنسبة إلى واقع مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار في لبنان، هو التفاوت القائم بين النجاحات التي تحقّقها النساء في مجالات القضاء والمهن الحرة والأكاديمية، وبين عدم زيادة حضورهن في الهيئات التمثيلية الوطنية والمحلية بوتيرة مماثلة."

كلام عون روكز، جاء خلال مشاركتها في ورشة عمل تشاركية حول "المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في لبنان" من تنظيم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وتابعت: "يلفت الإنتباه أيضاً، أنه على الرغم من التقدم المهني وأحياناً التفوق الذي تحرزه النساء اللبنانيات بفضل الجهود الشخصية التي يبذلنها، يتراجع التصنيف العالمي للبنان ووصل في العام 2018 إلى المرتبة 140 من أصل 149 من حيث المساواة في النوع الاجتماعي حسب مؤشر عدم المساواة الجندرية المعتمد من جانب منتدى الاقتصاد العالمي. والسبب الرئيسي لذلك، هو تدني نسبة التمثيل النسائي في المجلس النيابي، حيث لا يزيد عدد السيدات النواب عن الخمسة على 128، وضآلة نسبة تمثيل النساء في عضوية المجالس البلدية التي لا تزال في حدود 5.6 %، ولم تسجل في الانتخابات البلدية الأخيرة في العام 2016، إلا زيادة بنسبة 10.05% مقارنة مع نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في العام 2010."

أضافت عون روكز: "بغية التوصل إلى رفع مستوى تمثيل النساء في البرلمان، تعمل الهيئة الوطنية لحمل المشترك على إدخال العمل بمبدأ حفظ كوتا للإناث في التمثيل النيابي، أي تخصيص نسبة لا تقل عن 30% من المقاعد البرلمانية للنساء، وذلك مرحلياً وكمبادرة إيجابية مؤقتة لتوفير الفرص للنساء لإثبات قدراتهن تجاه الناخبين على تحمل مسؤوليات التمثيل السياسي. من جهة أخرى، وبشكل مواز تعمل الهيئة على التواصل مع الأحزاب السياسية."

واعتبرت أن "قانون الانتخابات البرلمانية المعمول به حالياً، والذي يعتمد النظام النسبي، يتيح الفرص الأكبر للنجاح للمرشحين على اللوائح الحزبية. لذا فإن للأحزاب دوراً أساسياً في أي خطوات يتم اعتمادها بهدف رفع مستوى التمثيل النسائي في البرلمان، ولذا ترغب الهيئة الوطنية في الدخول في حوار مع الأحزاب في هذا الموضوع، للتباحث معها في العوائق التي تحول دون تقدم النساء في الكادر التنظيمي للأحزاب، وتؤدي في النتيجة إلى عدم ترشيح هذه الأحزاب لنساء على لوائحها الانتخابية بالأعداد الكافية."

ما تزال أوضاع النساء ومسائل التطرف والعنف تنير مناقشات متعدّدة، سواء من جانب جهات رسمية حكومية ودولية أم من جانب هيئات ومنظمات مدنية ودينية عديدة، ولاسيما في البلدان التي شهدت صراعات مسلحة ونزاعات عنفية، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة على مدى عقود من الزمان، لكن اندلاع موجات من التطرف وهو نتاج التعصب ويعيش في قلبه، ناهيك عن استشراف العنف بجميع أشكاله ومظاهره، جعل المسألة أكثر راهنية وتحتاج إلى معالجات وتدابير وإجراءات للحدّ منها. وقد نظمت الأسكوا " اللجنة الاجتماعية الاقتصادية لغرب آسيا" في بيروت حلقة نقاشية ساهم فيها خبراء وخبراء حول " النساء ومنع التطرف في المنطقة"، وذلك في الجامعة الأمريكية ببيروت وبالتعاون معها ومع معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة. وقد ركّزت الحلقة على بحث أوضاع النساء في خمسة بلدان هي: تونس والجزائر وفلسطين والعراق ولبنان، ويقدر وجود مشتركات بينها، فثمة اختلافات وخصوصيات لكل منها، علماً بأن الجامع بينها هو التعصب والتطرف والعنف والإرهاب الذي عانت منه هذه البلدان، والنساء بشكل خاص، مثلما تعاني من هذه الظاهرة المستفحلة بلدان عربية أخرى، مثل اليمن وليبيا وسوريا، وتعيش النساء أنواعاً متعدّدة من العنف والحرمان، بما يترك تأثيراته على الأمومة والطفولة والتربية والصحة والمشاركة وغيرها من العوامل التي تمسّ حقوق الإنسان بالصميم.

خطة وطنية

وقد اعتمدت بعض البلدان ومنها العراق "خطة وطنية" خاصة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 الصادر في العام 2000 وهو القرار الذي دعا إلى إشراك النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلّها، "كعنصر فاعل في السلام والأمن". وقد واجه هذا القرار تحديات أساسية قسم منها يتعلّق بالحكومات والآخر بالمجتمعات والقسم الثالث بالنساء وهي حالة تعاني منها الغالبية الساحقة من البلدان النامية، علماً بأن البلدان التي تتبّع التدابير والإجراءات المنسجمة مع قرار مجلس الأمن الدولي قليلة جداً ولا يزيد عددها على 20 دولة، وهذا يعني أن القرار المذكور ما زال غير فاعل أو غير مطبق بسبب الصعوبات والعقبات التي تعترض طريقه، وهو ما ينطبق على العراق والعديد من البلدان العربية، حيث لم يتم مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عملية الحفاظ على الأمن وبناء السلام، إضافة إلى انخفاض مستوى الوعي لدى أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية، يضاف إلى ذلك عدم تأمين المستلزمات الضرورية لمشاركة المرأة في حلّ النزاعات، وعدم تمثيلها في أجهزة صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وتحقيق السلام. وفي أية خطة عراقية أو عربية أو دولية، يفترض اتباع تدابير وقائية وأخرى تدابير حمائية ثم تدابير علاجية، خصوصاً للنساء اللواتي تعرّضن للعنف أو شاركن فيه في ظروف مختلفة ولأسباب عديدة، قادت إلى التطرف الذي ترك آثاره وانعكاساته عليهن أو على المجتمع ككل، وهناك نساء عشن تحت كنف العنف وفي ظل هيمنة المنظمات الإرهابية، أو التحقن بالتنظيمات الإرهابية لأسباب أسرية أو تأثيرات خاصة عاطفية أو نفسية أو اجتماعية أو أو هام دينية أو فكرية أو تعاملن معه أو اضطررن تحت عوامل مختلفة للتعاطي مع الجماعات الإرهابية إيماناً أو بفعل الأمر الواقع أو خوفاً.

وتلعب عوامل عدم المساواة الفعلية دورها في ذلك، ففي العراق على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الدستور ساوى بين المرأة والرجل ونصّ على تكافؤ الفرص وعلى منع جميع أشكال العنف والتعسف ضد الأسرة والمرأة، لكن عدم المساواة قائمة في جميع المجالات.

عنف اسري

وما زال العنف الأسري مستمراً، بل ارتفعت وتيرته على نحو كبير، خصوصاً بعدم صدور قانون يحرم ذلك ويعاقب عليه، على الرغم من المطالبات العديدة من جانب بعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة، لكن مجلس النواب والقوى المنتفذة فيه ذات العقلية الذكورية تحول دون ذلك، ويبلغ عدد النساء اللواتي تعرّضن إلى العنف ما يزيد على 20% من النساء في العراق لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية أو دينية (الزعم بشرعية العنف ضد المرأة) أو نفسية. وكان من عوامل زيادة تفشي العنف هو سيطرة داعش لمدة 4 سنوات على الموصل (العام 2014) وما يزيد عن ربع مساحة العراق، ولاسيما في التعامل مع النساء غير المسلمات: المسيحيات والإيزيديات، إضافة إلى معاناة النازحات، واحتجاز زهاء 4000 امرأة من الديانة الإيزيدية وتعرّضهن للتعذيب والسبي والاتجار بهن. وهناك أسباب اجتماعية للعنف ضد النساء تتعلق بالطلاق والعنوسة والتشردّ وجرائم الشرف، إضافة إلى الممارسات العشائرية، التي ما تزال تعد المرأة سلعة للتبادل، وبعض الأعراف البالية التي ما تزال مستمرة. وإذا كانت الحروب والنزاعات الأهلية والطائفية وذيولها أسباباً أساسية

لشيوع ظاهرة العنف، فإن ضعف مرجعية الدولة لحساب مرجعيات دينية وطائفية وعشائرية، إضافة إلى الفساد المالي والإداري والسياسي، كانت أسباباً أخرى للتطرف والعنف الذي كانت النساء أولى ضحاياه.
{ باحث ومفكر عراقي